المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسعCNAPESTE واقع وتحديات

موسى كاف - المركز الجامعي برج بوعريريج

مقدمة:

شهدت الجزائر منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات حراك نقابيا مكثفا على مستوى المؤسسات العمومية نتيجة للتحولات العالمية والانتقال المفاجئ –بعد انهيار النظام الشيوعي–من الأحادية إلى التعددية السياسية ومن نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق في ظل الأزمة العميقة التي عرفتها عملية الانتقال انعكست أثارها سلبا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهنية.

فالعمل النقابي لم يظل حبيس الوسط الصناعي فحسب بل انتقل إلى المؤسسات الخدماتية، وتطورت أساليبه النضالية وتغيرت أدواره الاجتماعية وتنوعت نشاطاته في تفاعله مع البيئة من أجل التكفل بانشغالات العمال وحمايتهم والدفاع عن مصالحهم في ظل التقلبات التي شهدها السوق والتحديات التي فرضتها العولمة.

فالحركات النقابية اليوم تعمل على تثبيت أقدامها في مختلف الدول النامية، ساعية ما أمكن لترسيخ قواعدها، والنهوض بأعضائها، وتحسين أوضاعهم العامة والخاصة فهي لا تقتصر أهميتها على حقل الأجور فحسب بل "أصبحت تتدخل في وجوه النشاط التعليمي على نطاق واسع، كما تشترك في الشؤون السياسية أو تعمل كما تعمل الجمعيات الخيرية من أجل توفير الإعانات في حالة المرض أو الشيخوخة أو في حالة البطالة أو المنازعات، وعندما أصبحت هذه النقابات قوية اعترفت بها الحكومات، كما اعترف بها أصحاب الأعمال أيضا، وأصبحت تمثلهم في مختلف أنواع المجالس واللجان التي تتصل بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أو تشترك في بعض الحالات الخاصة برقابة وإدارة المشاريع الصناعية، أو يكون لها وضع خاص بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بالإنتاجية، أو المشروعات الخاصة بمنع الحوادث"[1].

ويعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من النقابات العمالية الأولى والفاعلة على مستوى النسق الوطني وقد لعب أدوار اجتماعية عديدة منذ تأسيسه في 24 فيفري 1956 لكون "الجزائر في الخمسينيات كانت في وضعية اقتصادية صعبة، كما كان مستوى التصنيع فيها لا يختلف عن المعدل العام الإفريقي أين يمكن أن نلاحظ غياب أي قاعدة صناعية جديدة باستثناء بعض القطاعات كالصناعات الخفيفة

1- كول ج د ه: **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد143، الجمهورية العربية المتحدة، ب ت، ص 3.

الغذائية ومواد البناء والقليل من الصناعات الميكانيكية..."[1]. فقد لعب هذا التنظيم دورا نقابيا، ثوريا وتوعويا... بالإضافة إلى مساهمته في نقل القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية إبان الاستعمار الفرنسي، بعد الاستقلال تغيرت أدواره وأصبح شريكا اجتماعيا فعالا إلى جانب النظام السياسي حيث لعب دور الوساطة ما بين الفئات العمالية والسلطة لحماية الفئات الشغيلة وتحقيق مطالبها. لكنه فشل في التعبير الحقيقي عن طموحات هذه الفئة الاجتماعية وكان حافزا لبعض من الحركات العمالية لتكوين نقابات مستقلة[2]. فالأسلوب الذي تبناه الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتدخله في الأمور السياسية أثار حفيظة بعض النقابيين الذين بادروا إلى تشكيل نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين[3].

هذا ما كان سببا في بروز نقابات مستقلة عديدة على مستوى جميع الأنساق الاجتماعية إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد صدور دستور 1989 ودخول الجزائر في نظام التعددية النقابية والحزبية، حيث تحول النسق المهني إلى حلبة صراع ما بين التنظيمات النقابية في عملية التمثيل النقابي على مستوى المؤسسات الخدماتية في حين لاحظنا غياب تام للتمثيل النقابي بالنسبة للنقابات المستقلة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ما عدا النقابة المركزية. هذا ما دفعنا الى القيام بدراسة سوسيولوجية حول استراتيجية الحركات النقابية في قطاع التربية الوطنية، وأخذنا المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني كنموذج، وهذا خلال المدة الممتدة ما بين سنة2011 إلى2015.

01-الإشكالية: شهد المجتمع الجزائري مع نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة غيرت فلسفته الاجتماعية، وفتحت أمامه طموحات مشروعة للتقدم والرقي في ظل العدالة الاجتماعية والمواطنة المسؤولة، تكون فيها روح المبادرة والبحث الدائم عن النجاعة، المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي، فتغير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها، أضحت تفرض نفسها، وان عولمة المبادلات تملي على المجتمعات تحديات جديدة لن ترفع إلا بالإعداد الجيد والتربية الناجعة للأجيال[4].

فقد أقر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وذلك يوم 13 ماي 2000 في قوله:" إن المدرسة لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع المشروعة ولا على تلبية رغباتها الحقيقية...، وهذا ناتج عن غياب الرؤية الواضحة

1 -عبد الناصر جابي: الجزائر: **من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، نشر المعهد الوطني للعمل، الشراقة، الجزائر، 2001، ص 28-29

2- زبيري حسين: "النقابات المستقلة، قراءة في النشاط النقابي للنخب(ة) النقابية في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تحت إشراف: خليفة بوزبرة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، **جامعة الجزائر -02**-2012/2011، ص " ب ".

3- عجة الجيلالي: **الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر**" ، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005، ص277.

4-وزارة التربية الوطنية، **منهاج اللغة العربية الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي**، 2003، ص11.

وعن سوء الترابط بين مختلف أطوار المنظومة التربوية، قد ازداد سوء بسبب ضعف الاتصال بالمحيط المحلي من جهة، ونقص التفتح على المحيط العالمي من جهة أخرى، مما كان له أسوأ الأثر في تفاقم التدهور العام،...وان واجبنا يدعونا إلى وضع حد نهائي لمظاهر التدهور الذي أصاب المدرسة الجزائرية، ويحثنا على إعادة تصميم البرامج والوسائل الكفيلة بإصلاح عطبها وإعادة تأهيلها"[1].

فقطاع التربية الوطنية يعد من بين القطاعات الاستراتيجية التي ترتكز عليها الدولة باعتبار أن دور المدرسة اليوم لم يعد يقتصر على توسيع مدارك الناس وتعميق نظرتهم للحياة عموما، بل تعداه إلى إعداد أجيال جديدة من المواطنين للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... ونظرا لأهمية هذا القطاع عمدت وزارة التربية الوطنية إلى إدخال العديد من الإصلاحات التربوية من أجل الارتقاء بالمدرسة الجزائرية بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع من أجل الحفاظ على نسقها واستمراريتها وتلبية احتياجاتها، لأن المجتمعات أدركت أن تنمية الثروة البشرية يعتبر المدخل الحقيقي للتنمية الوطنية الشاملة.

وقد عرفت في السنوات الأخيرة بروز أكثر من عشرة تنظيمات نقابية على مستوى النسق التربوي نتيجة اشتغال الوزارة بالإصلاحات التربوية دونما مراعاة الظروف المهنية، البيداغوجية، الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ، على الرغم أن الأستاذ هو أساس العملية التعليمية، هذا ما أدى إلى بروز صراع قوي ما بين العديد من الأقطاب الاجتماعية الفاعلة – وزارة التربية الوطنية، النقابات، التلاميذ، أولياء التلاميذ، الأحزاب السياسية والاعلام...– ويعد المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST، من النقابات الفاعلة الذي ما يزال يناضل من أجل كسب المزيد من الاستحقاقات المادية والمعنوية لفائدة الأستاذ. فأي نسق نقابي لكي يستمر في أدائه الوظيفي والحفاظ على استمراره يجب أن يستجيب لبعض الحاجات والمشاكل لتحقيق التكيف والتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، من هنا يمكننا أن نتساءل: هل يمكن اعتبار نمو الوعي النقابي لدى الأساتذة نتيجة تدهور ظروفهم المهنية والاقتصادية، الاجتماعية والنفسية؟ وأن غياب الفاعلية النقابية على مستوى قطاع التربية هو الذي دفع بالأساتذة لتأسيس نقابات مستقلة للدفاع عن حقوقهم بطريقة مشروعة ومنظمة؟ وما طبيعة التفاعل ما بين الأقطاب الفاعلة ضمن النسق التربوي، هل هي مبنية على التعاون أم أنها قائمة على صراع دائم؟ وما هي طبيعة الاستراتيجيات التي تبناها المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع في ظل التغيرات والتحديات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي؟ وهل يمكن اعتبار المجلس الوطني ممثلا فعليا للأساتذة على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة؟

02-<u>الفرضيـــات:</u>

1-بو بكر بن بوزيد: **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص15.

01-تدهور الوضعية السوسيو-مهنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني ساهمت في رفع مستوى الوعي النقابي لديهم معتبرين الممارسة النقابية الأداة الفعلية لتحقيق مطالبهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية، المهنية والبيداغوجية والنفسية.

02-نجاح تجربة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني في التمثيل النقابي زادت من حدة الصراع ما بين النقابات الفاعلة على مستوى النسق التربوي في التمثيل والوفاء لمطالب الأساتذة لإثبات ذاتهم والحفاظ على توازنهم واستمراريتهم.

03-تعميم التجربة النقابية للمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني على باقي الأطوار التعليمية الثلاثة مرهونة بنوعية الاستراتيجية النقابية التي سيتبعها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.

03-تحديد المفاهيم:

1- **النقـابة**: كلمة النقابة باللغة الفرنسية مشتقة من Syndicate، ولغة كلمة النقابة تعادل كلمة نقيب وتعني العميد. أما النقابة في الواقع فهي هيئة من العمال تعمل لصالح أعضائها بشكل جماعي بالنسبة للمسائل التي لا يمكن القيام بها بواسطة كل عضو على حدة، وهذا معناه بالضبط مساعدتهم في الحصول بشكل جماعي على شروط أفضل أثناء قيامهم بالعمل أو أداء الخدمات.

ويرى **عماد الدين حسن** في مفهوم النقابات المهنية والعمالية أنها التنظيم الاجتماعي المهني الذي يستهدف تحقيق مصالح أصحاب المهنة والحفاظ على هذه المصالح، وتدعيمها بشتى الوسائل المشروعة اجتماعيا ويحكم هذا التنظيم مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحدد الأهداف والغايات والوسائل والأساليب التي تتخذ للوصول إلى هذه الأهداف وتلك الغايات[1].

أما لوزفسكي عرفها على أنها:" ليست المنظمة النقابية تجمعا نخبويا بل هي إطار يجمع أكبر عدد ممكن من العمال المشتغلين في هذا الفرع أو ذاك من الفروع الصناعية"[2].

وتعتبر النقابات العمالية من الجماعات الضاغطة من حيث العدد والقوة والتأثير، في الوقت الحاضر، فهي تشمل جميع ميادين العمل الصناعي والتجاري والزراعي، بل إنها تشمل المهن الحرة نقابات الأطباء، المحامين، الصيادلة وغيرها، وهي النقابات الفاعلة في المجتمع، ومع هذا تبقى نقابات العمال أهم النقابات نظرا للعدد الكبير المنتسب إليها...، ومع أن دورها ينصب مبدئيا على تأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، إلا

1-د/ محمد الأصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ط:01، ص 41.

2- لوزفسكي: **الحركة النقابية العالمية قبل أثناء وبعد الحرب**، تر: إبراهيم العثماني، الجزء: 01 صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1973، ص 38.

أنها تقوم بقسط وافر في عملية التأثير في اتخاذ القرارات في الدولة[1].

فالحركة النقابية هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة على المجتمع عموما والفئات المهنية على وجه الخصوص، معتمدة في ذلك على كل الوسائل القانونية لتحقيق أهدافها وتحسين الظروف المهنية للعامل باعتباره أساس العملية الانتاجية.

2-الوعي النقابي: تشكل الوعي النقابي لدى الفئات العمالية نتيجة تدهور ظروفهم المادية، المهنية والاجتماعية، فالضرورة والحاجة دفعت بالعمال إلى الجمعية وتشكيل حركات نقابية كأداة قانونية لتحقيق مطالبهم وتحسين ظروفهم المهنية، الاجتماعية والاقتصادية.

ويعد **إميل دوركايم** أول من طرح هذه الفكرة عام 1893، إذ اعتبر الوعي الجماعي ظاهرة نفسية دفينة تتبلور من خلال حالات من الوعي في الحياة العملية والاجتماعية وكل هذه المسائل تشكل الوعي الجماعي الذي يغرف منه الجميع تصوراته وأفكاره ومسالكه، علما أن إرث الوعي الجماعي هذا يرتبط بإرث الجيل السابق وهكذا دواليك[2].

أما كارل ماركس فيرى أن الوعي الطبقي العمالي هو وعي علمي، موضوعي وحتى تاريخي، ولا يمكن الخروج من هذه الثنائية إلا من خلال النضال الطبقي ومن خلال تغليب الوعي العمالي على الوعي البرجوازي[3].

فالوعي الاجتماعي هو انعكاس لما في عقول الناس عن العالم الواقعي والعقل الاجتماعي، وذلك في إطار النشاطات التي يمارسها الناس[4]. أما نظرة الاقتصاديين للوعي في النهاية يتشكل بفعل العلاقات الاقتصادية.

إذن فالوعي النقابي هو انعكاس لما في عقول الناس عن العالم الواقعي، فالعقل الاجتماعي ينمو نتيجة للتجارب والمهارات التي تكتسب خلال الاحتكاك الدائم مع الواقع الاجتماعي والتفاعل معه.

3-الثقافة النقابية: تعددت التعاريف حول مفهوم الثقافة، كل يعرفها حسب أفكاره ومعارفه المهارتية، إلا أن الثقافة النقابية عموما تتشكل من خلال الممارسة اليومية وتفاعلهم – العمال –الدائم داخل النسق المؤسساتي. وما ساعد على ارساء هذه الثقافة تدهور ظروفهم المهنية، الاجتماعية والاقتصادية.

1- د. محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1990، ص120.

2- Dr fredrik .Maatouk : **dictionary of Sociology . English – french – Arabic**, AACADEMIA, Bierut; lebanon; 1998; pp 98-99.

3- Ibd . P 92

4 -طه نجم: **علم اجتماع المعرفة**، تقديم: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،41996، ص141.

وقد كان للحركات النقابية بفضل تنوع نشاطاتها وشموليتها دور في تحقيق العديد من النتائج الملموسة، وبما أن العامل قد تلمس أثار هذه التنظيمات العمالية ميدانيا جعلته يكتسب وعيا نقابيا وقانونيا، ومنه بدأت تتشكل لديه ثقافة نقابية وهي تشمل جملة من الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والانفعالات، وما هذه المعاني والأفكار إلا ثقافة نقابية تنتقل من جيل إلى جيل آخر.

ومن أهم التعاريف نأخذ تعريف هوفستيد hofstede والذي يعرفها بأنها:" الخصائص والقيم المشتركة التي تميز مجموعة من الأفراد عن المجموعات الأخرى"[1].

أما أنتوني غدنز فيعرفها:" الثقافة تعني في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعليم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل، وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل المعتقدات، الآراء، والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عينية ملموسة مثل الأشياء، والرموز، أو الثقافة التي تجسد هذا المضمون[2].

فالثقافة النقابية تتشكل عن طريق الممارسة وهي تشمل جملة من الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والانفعالات يشترك فيها جميع العمال وهي تنتقل من جيل إلى جيل آخر.

4-الإصلاح التربوي: الإصلاح التربوي يعد من المفاهيم الاستراتيجية التي تتداول في السنوات الأخيرة على الساحة السياسية والتربوية...، فكل دولة تحاول إدخال مدخلات جديدة وهذا لمواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي.

وعلى هذا يرى كثير من رجال التربية أن الفرق بين التجديد Innovation، والتحديث Modernization، والتطوير Developing، والإصلاح Reform هو فرق في الدرجة، فقد يكون التطوير جذريا شاملا بحيث يشمل أهداف النظام وبنيته وخططه ومناهجه، بما يرقى بهذا التطوير جزئيا، ويشمل جانبا من النظام أو جزئية، مما يجعله تجديدا[3]. كما يرتبط مفهوم الإصلاح التربوي بمفاهيم متعددة منها، التجديد، التغيير، التطوير أو التحديث، ويشير مفهوم الإصلاح التربوي إلى أنه "عملية التغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن"[4].

والإصلاح التربوي يعني خطة عمل تضعه وزارة التربية بهدف تغيير أو تعديل ما هو موجود ومعمول

1- عبد الحفيظ مقدم: "المؤتمرات الثقافية على التسيير والتنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير، معهد علم النفس وعلوم التربية، **جامعة الجزائر، د** ت، ص17.

2-أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصباغ، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية ط4 2005، ص82.

3- د/ على صالح جوهر، **الإصلاح التعليمي في العالم العربي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ط:01، ص11.

4- محمد منير مرسيي: **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**، عالم الكتاب مصر 1996، ص 77.

به في النظام التربوي من سياسة تربوية، ومناهج، وإدارة، وإعداد/تدريب معلمين لتلبية استراتيجية محددة تبنتها الحكومة[1].

أما بيرش فيعرفه:" بأنه محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن النظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرامج التعليمية أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها "[2].

ومنه نستخلص بأن الإصلاحات التربوية هي حتمية طبيعية تتبناها كل دول العالم لتنمية قدراتها وتعزيز مكانتها والحفاظ على ذاتها واستمراريتها في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية السريعة الناتجة عن العولمة.

5- **العولمة**: العولمة هي ظاهرة متعددة ومعقدة للغاية، فالعولمة كظاهرة مازالت غير واضحة المعالم لا من حيث تحديد المفهوم ولا من حيث اختبارها على أرض الواقع.

وكل ما يمكن أن يقال عنها أنها تعبر عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية.... ففي إطار هذه الديناميكية الجديدة، يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة[3].

وتجد العولمة دعامتها في محاولة ترسيخ نموذج يسعى بالأساس إلى إلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد، وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح، ومن ثم اعتماد التنافس كآلية في نظام "السوق بما تعنيه الكلمة من شروط: تدويل المال، توسيع التجارة العالمية البينية وما تستلزمه من خدمات، استحواذ على المجالات بين القوى والفعاليات الاقتصادية التي كفت عن تعيين نفوذها ومصالحها داخل حدودها، وأصبحت الأكثر قدرة على كسب أسواق جديدة بعيدة عنها في المكان...ومن جانب آخر تتضمن العولمة محاولة تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة ولمعاني الإحساس به، والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة[4].

أما الباحث الاجتماعي "**سيد ياسين**"، فيرى أن جوهر العولمة هي[5]:

أ- انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة بين الناس.

ب-تذويب الحدود بين الدول مما يضرب فكرة السيادة الوطنية أو القومية.

1- د/-سميرة عليان وآخرون، المرجع السابق، ص 18.

2- محمد منير مرسيي، المرجع السابق، ص 77.

3- د/ عبد الباسط عبد المعطى: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولى، 1999، ط01، ص 112.

4- د/ عبد الباسط عبد المعطى، المرجع السابق، ص 113.

5- بدر أحمد جراح: **قضايا معاصرة في العولمة، التربية، السياسة، الاقتصاد**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط 01، ص15.

ت- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، مما يؤدي الى تفكك الدولة القومية وعجزها عن السيطرة على مقاليد الأمور.

إذن فالعولمة هي محاولة تسييد القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي، السياسي، التقني، الإعلامي والثقافي...وهي بالتالي الأساس الذي سوف يصنع أو يصوغ شكل النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين[1]. ويبقى محكوم على الدول الضعيفة أن تنصاع إلى إيديولوجيات الدول القوية، وتبقى رهينة لطموحاتهم واستراتيجياتهم المسطرة، لكن هذا لا يمنع الدول الضعيفة أن تعمل على إعادة بناء ذاتها وتجديد وظائفها والتفاعل العقلاني مع التغيرات والتحولات العالمية السريعة، للحفاظ على ذاتها استقرارها، توازنها واستمراريتها.

04-المنهج والتقنيات المستعملة في الدراسة:

مع ازدياد المشاكل التي يواجهها الإنسان، اقتضى الأمر تطوير وسائل وأساليب جديدة تساعده على فهم المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها، وقد كان الإنسان في بداية الأمر يعتمد على الحدس والتخمين كوسيلة لفهم ما يدور في الكون من حوادث وظواهر. ومع تطور الحياة وتقدم العلم والمعرفة، اهتدى إلى وضع مناهج علمية وأساليب ملائمة للحصول على البيانات والمعلومات والحقائق التي تساعده على تفسير الظواهر وتحري الحقائق والتوصل إلى معارف وعلاقات مؤيدة بالأدلة والأسانيد.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، فهو يستخدم في دراسة الظاهرة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى والعوامل المؤثرة فيها، كما يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث. ويرتبط استخدامه غالبا في دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن المنهج الوصفي أيضا يصف ويفسر ما هو كائن، فهو يعنى بالظروف والعلاقات الموجودة والممارسة الشائعة والآراء والمعتقدات والعمليات الجارية والآثار التي تحدث أو الاتجاهات وهي تعني بالدرجة الأولى بالحاضر[2].

أما من حيث تقنيات البحث كما يرى **عمار بوحوش** أنه:" لا توجد في الواقع طريقة علمية واحدة يمكن الاعتماد عليها بمفردها للكشف عن الحقيقة، لأن الطرق تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها كل باحث، واختلاف المواضيع يقودنا أيضا على اختلاف الوسائل التي تستعمل في محاولة البحث عن تحقيق أهداف الدراسة "[3]. ومن أهم الوسائل الملاحظة العلمية، التي عرفها البعض بأنها:" توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معارف جديدة عن تلك الظاهرة "[4]. البحث الاستطلاعي، المقابلة والتي تعد من أهم وسائل جمع المعلومات شيوعا

1-نفس المرجع، ص117.

2- د/محمد عبد الجبار خندقجي ود/ نواف عبد الجبار خندقجي، المرجع السابق، ص194.

3- عمار بوحوش، د/ محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص02

4- نفس المرجع، ص81.

وفعالية وأكثرها استخداما نظرا لمميزاتها المتعددة ومرونتها. وقد عرف **انجلز** المقابلة على أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عملية التوجيه والتشخيص والعلاج[1]. الاستمارة وتعتبر أداة ملائمة للحصول على البيانات والمعلومات، والحقائق المرتبطة بواقع معين، وتقدم الاستمارة على شكل عدد من الأسئلة يطلب من المبحوثين الإجابة عليها، وتستخدم الاستمارة على نطاق واسع جدا في مختلف الدراسات والأبحاث، وذلك للتعرف على مواقف وآراء وميولات الأفراد، خاصة أولئك الأفراد الذين يتواجدون في أماكن متباعدة جغرافيا.

05- **العينة:** تم الاعتماد في الدراسة على العينة الغرضية أو القصدية وهي الشكل الأنسب للدراسة، وهناك من يسمي هذه الطريقة بالطريقة العمدية أو الاختيار بالخبرة وهي تعني أن أساس الاختيار خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث، فالباحث مثلا عندما يختار عددا من المدارس التي يعرف أنها تمثل جميع المدارس، ويعد اختياره هذا اختيارا عمديا[2].

والعينة العمدية "هي العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تكون معينة ومقصودة لاعتقاده أنها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا"[3].

والعينة الغرضية (القصدية) تستخدم عموما في الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب القياس...ففي مثل هذه البحوث يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثه"[4].وبالتالي فإننا اعتمدنا على الفرز القائم على الخبرة ، فبعدما تم تحديدنا لمجتمع البحث المراد دراسته، وكنا لا ندري بعد ما هي المجالس الولائية التي سنعتمد عليها في دراستنا ، ففي هذه الحالة لجأنا الى الفرز القائم على الخبرة، وعليه نستنجد بشخص أو مجموعة أشخاص ممن لهم دراية أو معرفة بالوسط المعني، أو نستنجد بالمتخصصين الذين سيسمحون لنا بالوصول الى مجتمع البحث[5].وقد تم الاستنجاد بقيادات هذا التنظيم لاختيار الولايات التي تتلاءم مع أغراض البحث ودامت مدة الدراسة من سنة 2011 إلى 2015. والعينة موزعة كالتالي:

1- نفس المرجع، ص 75.

2 - د/محمد عبد الجبار خندقجي ود/ نواف عبد الجبارخندقجي، المرجع السابق، ص 30.

3- د/ رشيد زرواتي، **تدريبات على البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، 2002، الطبعة الأولى، ص 197.

4- د/ رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص 198.

5- موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الإشراف والمراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2004، ص 314.

المجتمع الاحصائي	المجتمع الكلي	العينة	النسبة %
أعضاء المجلس الوطني	159	82	51.57
أعضاء المجلس الولائي بومرداس	63	13	20
أعضاء المجلس الولائي البليدة	106	21	20
أعضاء المجلس الولائي عنابة	88	18	20
أعضاء المجلس الولائي الأغواط	54	11	20
أعضاء المجلس الولائي تلمسان	102	21	20
المجموع	572	166	/

6-الدراسات السابقة:

في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بالممارسة النقابية على المستوى العالمي والمحلي، لأنها أصبحت من أهم الوسائل التي تساهم في عملية التنمية المستدامة، ولاحظنا مما سبق بأن مفهوم النقابة تغير وتطور، فالنقابات اليوم أصبحت تلعب أدوار عديدة على مستوى جميع الأنساق الاجتماعية وتعد هذه الدراسة مكملة للدراسة التي قمنا بها في فترة إعدادنا لرسالة الماجيستير والتي كانت حول استراتيجية الحركة النقابية في ظل التغيرات السوسيو–اقتصادية النقابة المركزية كنموذج[1]، ولأهمية هذا الموضوع دفع بالعديد من الطلبة والباحثين إلى القيام بدراسات سوسيولوجية نوعية أهمها دراسة للدكتور بدوي محمد سفيان حول العمل النقابي الكناباست كنموذج، دراسات للدكتور جابي عبد الناصر، منها أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه [2]، وكتاب حول: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية [3] وله دراسات عديدة في هذا المجال. دراسة للدكتور زبير حسين، حول النقابات المستقلة، قراءة في النشاط النقابي للنخب(ة) النقابية في الجزائر[4]، وأخيرا دراسة من إعداد الأستاذ إياد وليد محمد الجبير، عنوانها "مدى التزام النقابات العمالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية"[5].

7-النتائج: من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي:

– تأسيس الكناباست جاء نتيجة عجز الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن احتواء مشاكل الأساتذة، وعدم قدرته على تحسين ظروف معيشتهم وتحقيق أهدافهم ومطالبهم من جميع النواحي المهنية والاجتماعية والبيداغوجية والمعنوية.

– عدم اهتمام المرأة العاملة بالمناصب القيادية في التنظيمات النقابية وهذا راجع لعدم تمكنها من المواظبة على النشاطات النقابية سواء على المستوى الوطني أو الولائي، ومرد ذلك إلى خصوصيات العمل النقابي، فهو يقتضي التنقل الدائم

1 – موسى كاف، "استراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية، دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية، الكهرومنزلية **ENIEM**، اشراف د/ رميته أحمد، **جامعة الجزائر–02–**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2011/2010.

2 – عبد الناصر جابي: "مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية: الإضرابات العمالية في الجزائر (1969–1986)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الحلقة الثالثة في سوسيولوجية العمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، **جامعة الجزائر**، 1988.

3 – / عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية الى الحركات الاجتماعية**، المعهد الوطني للعمل، الشراقة، الجزائر، 2001

4 – زبيري حسين: مرجع سابق.

5 – إياد وليد محمد الجبير: **مدى التزام النقابات العمالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية**، نقابة المهنيين الأردنيين، السنة الجامعية 2008–2009.

على المستوى القريب والبعيد، الاجتماعات المطولة ليلا نهارا.

– أغلبية الأساتذة انضموا إلى التنظيم النقابي بقناعتهم الشخصية، وذلك مرده إلى طبيعة الاستراتيجية المتبناة من طرف التنظيم فهو يعتمد في بناء قراراته على الجمعية العامة باعتباره مصدر قوته ثم تعرض على المجلس الوطني للنقاش عن طريق الفروع الولائية، وبعد المداولات والمشاورات يتم الإعلان عنها عن طريق المنسق الوطني والتي تكون على شكل مخرجات أو قرارات سارية المفعول وملزمة لجميع المناضلين.

– أغلبية المنخرطين في العمل النقابي من الفئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40 سنة فما فوق، بسبب تقدمهم في السن وتزايد الضغوطات الاجتماعية، المادية، المهنية والبيداغوجية وعدم قدرتهم على كفاية ذاتهم وتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم من جهة ومن جهة أخرى لأسباب صحية فهناك العديد من الأمراض ليست مصنفة في قائمة الأمراض المهنية ما عدا أمراض تلف الحبال الصوتية، ومن بين الأمراض النفسية الانهيار العصبي، الوسواس، التعب، الإرهاق، الأرق، الهذيان، فقدان الذاكرة والجنون، بالإضافة إلى الأمراض الجسمانية كأمراض القلب، ضغط الدم، الحساسية بمختلف أنواعها، السرطان، الشلل الجزئي والكلي، مرض السكر ومرض الدوالي، هذه الأمراض التي لا تعالج في بدايتها لانعدام هيئة كشف صحية – طب العمل –وهو من أهم مطالب التنظيمات النقابية.

– الأجرة التي يتقاضاها الأستاذ مقارنة بالقطاعات الأخرى على المستوى الوطني أو الدولي ضعيفة حسب رأيهم، فهي لا تتناسب مع الشهادة المحصل عليها والجهد المبذول، فالأستاذ يمارس مهنته بالنهار بأدوار متعددة: أستاذ مربي، طبيب نفساني واجتماعي، موجه، منشط، ويقضي فترته المسائية في تصحيح الواجبات وتحضير الدروس بصفة مستمرة وآلية.

– من ناحية السكن تبقى وضعية الكثير من الأساتذة غير مستقرة فمنهم مقيمين مع عائلاتهم أو مستأجرين أو مقيمين في سكنات وظيفية وهم معرضون للطرد في حالة التقاعد أو التخلي عن الوظيفة، وهذا ما حدث سنة 2014 بعدما طلبت وزارة التربية من الأساتذة المتقاعدين وعددهم تجاوز الآلاف على المستوى الوطني بإخلاء سكناتهم الوظيفية، باعتبار أن هناك العديد من السكنات الوظيفية مشغولة من طرف الأساتذة الذين أحيلوا على التقاعد.

– يلجأ العديد من الأساتذة إلى ممارسة مهنة موازية لمهنة التعليم كالدروس الخصوصية أو إنشاء مدارس خاصة، بسبب عجز الأساتذة عن سد حاجياتهم المادية وتلبية احتياجاتهم، دونما اللجوء إلى القرض أو الاستدانة من الغير، وفي هذه الحالة

نجد صاحب الوظيفتين الرسمية وغير الرسمية لا يمكنه التوفيق بينهما.

– يشتكي العديد من الأساتذة من عملية الترقية والتقييم ويرون أنها غير شفافة على رغم أنها تعتبر من أدوات التحفيز، لذا يجب أن تمتاز بالشفافية والوضوح، سواء من ناحية التقييم الإداري أو التقييم التربوي، وأن تكون عقلانية وذات معايير موضوعية، منطقية وقانونية.

– إقرار أغلبية الأساتذة بأن مهنة التعليم مهنة شاقة نتيجة اكتظاظ الأقسام، قلة الوسائل التربوية، عدم مسايرة الأساتذة للمستجدات التربوية، قلة الدورات التكوينية، عدم التناسب ما بين كثافة البرامج الدراسية والحجم الساعي، سوء التوزيع السنوي لساعات الدراسة، عدم مراعاة خصوصيات المناطق الجنوبية في تحديد وتيرة الدراسة، نقص المرافق الرياضية والثقافية، هشاشة الابتدائيات والتي لم تحظ بالصيانة والتجهيز من طرف البلديات، ضعف التأطير البيداغوجي، ولاسيما في اللغات الأجنبية، قلة العمليات التضامنية الخاصة بالنقل والمطاعم المدرسية، طريقة تقويم أعمال التلاميذ وإجراءات التدرج من مستوى لآخر، تخلي الأولياء عن دورهم في متابعة المسار الدراسي لأبنائهم، التأثير السلبي للمحيط الاجتماعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمعظم العائلات، غياب التنسيق ما بين المنتوج الأكاديمي ومتطلبات اقتصاد السوق،...تفشي العديد من الآفات التربوية مثل ظاهرة الغش الجماعي، العنف المدرسي اللفظي والجسدي، التسرب المدرسي، التدخين، المخدرات وغيرها، ولرد الاعتبار للمنظومة التربوية تقترح النقابة:

* ضرورة الاهتمام بالمنتوج النوعي للأساتذة، فالتوظيف يجب ألا يكون عن طريق المسابقات أو الإدماج بل عن طريق معاهد متخصصة.

* تقترح النقابة ضرورة استحداث مناصب وظيفية جديدة خاصة بخريجي علم النفس التربوي، علم الاجتماع ومساعدين تربويين على مستوى المؤسسات التربوية، لمتابعة الحالة النفسية لكل من الأستاذ والتلميذ.

* كما بارك المجلس الوطني فكرة استحداث ثانوية وطنية للرياضيات والتي تم إنشاؤها بسبب تراجع مكانة شعبة الرياضيات في الجزائر.

* اقترحت أيضا استحداث بكالوريا مهنية وهذا للحد من ظاهرة التسرب المدرسي وإتاحة الفرصة لتنمية مواهبهم وتفجير طاقاتهم.

– استحداث التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات والتي تعتبر من الطرق الحديثة في العملية التعلمية، فهو منهج مناسب يمكن اتخاذه كتقنية لإصلاح المنظومة التربوية، لأنه –حسب مواقف الأساتذة–يسمح باكتشاف القدرات الحقيقية الكامنة في المتعلم، واستثمارها داخل القسم وخارجه. وبذلك يغدو عنصرا فعالا في العملية التعليمية، وأكثر

نشاطا وحركة واعتمادا على الذات. بينما يعتبره البعض الأخر بأنه منهج غير مناسب لتعقده وصعوبة تطبيقه على أرض الواقع لقلة الوسائل التعليمية المعتمدة في مثل هذه المجالات لقلة الدورات التكوينية والندوات التحسيسية، وعدم تماشيها مع متطلبات الأستاذ وأهدافه البيداغوجية التي يسعى لتحقيقها في الميدان بسبب كثافة البرنامج الدراسي وعدم تناسبه مع الحجم الساعي الممنوح لهم وكذا صعوبة محتوى بعض الدروس كالتنازع والاختصاص على سبيل المثال، وغيرها.

– يعتبر ملف الخدمات الاجتماعية من بين الملفات الحساسة التي ناضلت النقابات المستقلة على مستوى النسق التربوي من أجل استرجاعها بعدما هيمنت UGTA عليه لسنوات طوال، وتغيير مسيريها وطريقة تسييرها أي من أحادية التسيير إلى التسيير عن طريق اللجان وبمشاركة ومراقبة كل النقابات على مستوى قطاع التربية وهذا ما حدث بالفعل.

–الآفاق المستقبلية التي يطمح إليها قيادات الكناباست **أولا** تحسين ظروف الأستاذ من الناحية المادية، الاجتماعية، المهنية، البيداغوجية والمعنوية. **ثانيا** نشر الوعي النقابي وإعطاء تكوين نقابي عال للمناضلين، مع الانفتاح على النقابات الأخرى في الداخل والخارج والعمل على تبادل الخبرات وتجديد الروح النقابية. **ثالثا** التعبئة. **رابعا** الإعلام والتحسيس. **خامسا** الجانب البيداغوجي بناء مدرسة حديثة، العمل على تكوين تلميذ متعلم ومواطن صالح لمجتمعه تحت شعار نضال، مدرسة، مواطنة. **سادسا** العمل القاعدي. **سابعا** تبني سياسة الحوار والتفاوض لبناء الثقة.

ومن هنا يمكننا أن نتساءل هل سيستطيع الكناباست المحافظة على المكتسبات المادية، المهنية، الاجتماعية والمعنوية التي تم تحقيقها في ظل التحولات والتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي؟ وما هي نوعية الاستراتيجيات التي سيتبناها مستقبلا على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة للحفاظ على توازنه واستمراريته كقوة نقابية فاعلة؟ وهل ستتخلى الحركات النقابية والجهات الوصية عن أساليب العنف، والصراعات وكل أشكال العنف ويكون الحوار، التفاوض، التعاون والمشاركة، بديلا لهما من أجل إعادة بناء المنظومة التربوية وترقيتها بما تتماشى مع مشروع سياسة المجتمع؟ .

قائمة المراجع:

01– ايمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر**، حقوق النشر الالكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الالكتروني، مارس 2014.

02– أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الإشراف والمراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2004.

03– إياد وليد محمد الجبير: **مدى التزام النقابات العمالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية**، نقابة المهنيين الأردنيين، السنة الجامعية 2008–2009.

04– بن بوزيد بو بكر، **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

05- ج د ه كول، **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد143، الجمهورية العربية المتحدة، ب ت.

06- جابي عبد الناصر، الجزائر: **من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، نشر المعهد الوطني للعمل**، الشراقة، الجزائر، 2001.

07- جابي عبد الناصر: "**مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية: الإضرابات العمالية في الجزائر (1969-1986)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الحلقة الثالثة في سوسيولوجية العمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1988.

08- جراح بدر أحمد: **قضايا معاصرة في العولمة التربية، السياسة والاقتصاد**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط01.

09- د/ جوهر على صالح، **الإصلاح التعليمي في العالم العربي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ط:01.

10- د.السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1990.

11- د/ محروس سليم محمد الأصمعي، **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ط:01.

12- مقدم عبد الحفيظ، "المؤتمرات الثقافية على التسيير والتنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير، معهد علم النفس وعلوم التربية، **جامعة الجزائر**، د ت.

13- مرسيي محمد منير: **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**، عالم الكتاب، مصر، 1996.

14- عجة الجيلالي: **الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر** "، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005.

15- د/ عبد المعطى عبد الباسط: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولى، 1999، ط01.

16- عليان سميرة وآخرون: **الإصلاح التربوي في الشرق الأوسط الذات والآخر في المناهج المدرسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط: 01.غدنز أنتوني.

17- **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصباغ، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية ط4، 2005

18- زبيري حسين: "النقابات المستقلة، قراءة في النشاط النقابي للنخب(ة) النقابية في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تحت إشراف: خليفة بوزبرة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، **جامعة الجزائر -02**-2012/2011.

19- نجم طه: **علم اجتماع المعرفة**، تقديم: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

20- وزارة التربية الوطنية، **منهاج اللغة العربية الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي**، 2003.

21- لوزفسكي: **الحركة النقابية العالمية قبل أثناء وبعد الحرب**، تر: إبراهيم العثماني، الجزء: 01 صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1973.

22- كاف موسى، "استراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية، دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية، الكهرومنزلية ENIEM"، اشراف د/رميته أحمد **جامعة الجزائر-02-**، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2011/2010.

23- . Dr Maatouk fredrik .**:dictionary of Sociology . English –french – Arabic** ,AACADEMIA ,Bierut ; lebanon; 1998.